دور السياسة الوطنية للمعلومات في التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية

د . يدو محمد
د.عامر بشير
جامعة البليدة 2

الملخص: امام موجة التغيرات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة والتي طالت مختلف مجالات الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها و مستويات تقدمها و التي يميزها المرور السريع إلى الفضاء اللامادي حيث تم الانتقال إلى اقتصاد المعلومات الذي يتخذ من المعلومات والتقنية مرتكزا له إذ أضحى الاستثمار في إنتاج ونشر المعلومة وكذا تكنولوجيا المعلومات في تزايد رهيب نتيجة التطورات السريعة التي عرفتها هذه الأخيرة وما افرزته من تحولات عميقة اثرت على أسلوب ونسق العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لدى سائر الأمم ، ولما كانت السياسة الاقتصادية تمثل إحدى المجالات الحيوية للسياسة العامة للحكومات فان فعاليتها وتحقيقها لأهدافها باعتبارها منظومة فاعلة ومرنة تجاه متغيرات البيئة الاجتماعية المحيطة بها ترتبط ارتباطا وثيقا بفعالية السياسة الوطنية للمعلومات باعتبارها الركيزة الأساسية والدعامة التي من شانها تامين التنسيق بين ادواتها من اجل الدراسة والتمحيص والتحليل لطبيعة المشكلات والقضايا التي تواجهها المجتمعات في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

Résumé: Pour faire face au changements qu'a subi le monde au coursdes dernières années, qui ont touché divers domaines de la vie contemporaine dans tous les pays du monde malgres les différences des niveau de formations et de developpements, qui se caracterise par le passage rapide vers le monde immatériel où la transition vers l'économie de savoir , qui est fondee sur l'information et la technologie de l'information et la communication comme support , ce qui rend l'investissement dans la production et la diffusion de l'information ainsi que la technologie de l'information dans la croissance rapide et permanent , ce qui a engendree des profonds transformations qui ont influee sur le style et la cohesion des rapports sociaux économiques et politiques avec d'autres nations, etant donnee que la politique économique representes l'une des politique generale des gouvernements son efficacité et la realisation de ses objectifs est intimement lier avec la politique nationale de l'information comme le fondement de base et le pilier qui assurerait la coordination entre leurs outils afin d'étudier et analyser les differentes problèmes socio-economique que ses etat connaitront à travers leurs developpement

مقدمة :

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة جملة من التغيرات طالت مختلف مجالات الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها و مستويات تقدمها . حيث أثرت هذه التغيرات على أسلوب ونسق العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لدى سائر الأمم ، ولما كانت السياسة الاقتصادية تمثل إحدى المجالات الحيوية للسياسة العامة للحكومات الذي تزداد دراسته في ظل التحديات والتحولات الاقتصادية الراهنة لما تمثل من أداة لتنظيم المسار المالي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

المنارة للاستشارات
ww

فإنها تتأثر بموجة التغيرات الحاصلة لا سيما في ظل التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع معرفي تمثل المعلومات القوة الدافعة للأفراد والمسيطرة على المجتمع أين تم الانتقال من الأفكار الاقتصادية المتمحورة حول الموارد الطبيعيـــة و الإنتاجية كمحرك لأداء المؤسسات إلى اقتصاد المعلومات الذي يتخذ من المعلومات و التقنية مرتكزا له، أين أصبحت المعلومة عامة لها سوق خاص .

مع دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة مرحلة عصر المعلومات حيث غيرت الكثير من المفاهيم السائدة حول عناصر القوة والضعف لدى الدول ، حيث اصبح ينظر الى المعلومات على انها رمزا للسيطرة والقوة فمن يمتلكها يمتلك زمام الامور ومن تقاعس عن التعامل معها اصبح في مؤخرة العالم ، وبات الصراع الجديد بين العالم هو الوصول السريع الى للمعلومات وامتلاك طرق تداولها وتحليلها من اجل اتخاذ قرار سليم مبني على الدقة والتحليل الملائم لرسم السياسة الاقتصادية للدول اللازمة لتفعيل التنمية الاقتصادية الامر الذي جعل من عملية الاهتمام بالسياسة الوطنية للمعلومات والتخطيط لها ضرورة حتميةلإرساء المقومات الأساسية للتنسيق الشامل بين محالات وادوات السياسة الاقتصادية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الكفيلة بحل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية.

ومن ثم تستمد أهمية البحث من أهمية الدور الذي تلعبه عملية التخطيط الوطني للمعلومات في تفعيل قرارات السياسة الاقتصادية التي تعتبر دعامة التطور الاقتصادي ومواجهة الرهانات والتحديات التي فرضتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فأصبح من المهم اختيار خطوات تبني صناعة المعلومات وتنميتها وتطويرها إذ ان صناعة المعلومات لا تمثل في الوقت الراهن سلعة ثمينة فحسب، بل إنها تمثل لب الاقتصاد العالمي والمصدر الرئيس للدخل القومي ، حيث ثبت أن قطاع المعلومات ينتج حوالي نصف الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي 40% من الدخل القومي للدول الأوربية المتقدمة [عبدالهادي ، 1999، 130].

وللالمام بجوانب الموضوع وبلوغا للأهداف المرسومة سلفاً لهذا الجهد العلمي ومحاولة لمناقشة وتقييم موضوع توظيف المعلومات في توجيه قرارات السياسة الاقتصاديةمن خلال التنسيق بين ادواتها ، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاث محاور رئيسية ، تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة ، حيث تمثلت هذه المحاور فيمايلي.

اولا :الإطار العام للسياسة الوطنية للمعلومات

ثانيا :السياسة الوطنية لمعلومات ومتطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ثالثا : اهمية السياسة الوطنية للمعلومات في التنسيق بين ادوات السياسة الاقتصادية

اولا :الإطار العام للسياسة الوطنية للمعلومات :

تحتل قضية وضع السياسة الوطنية للمعلومات وتنفيذها مكانة بارزة لدى صانعي القرار الإقتصادي في عديد من الدول الصناعية الكبرى و دول الأسواق الناشئة على حد سواء من أجل التوسع في تنوع مجالات تدفق المعلومات، وتنمية المعايير والإجراءات التي تزيد من سهولة الحصول على المعلومات، وتشجيع القدرات المحلية من أجل جمع وحشد المعلومات، ليتم الارتقاء بالمجتمعات بصورة فعالة على كافة المستويات والقطاعات، فلا بد ومن الضروري جدا الارتقاء بإدارة واستخدام المعلومات وتحسين القدرة للوصول إليها، وتنمية الاتصالات...الخ.و يعزى ذلك إلى التطورات التي شهدتها الساحة الإقتصادية العالمية في العقود الأخيرة وما افرزته من تحديات كشفت عن مبررات عديدة لتغيير طبيعة العلاقة بين المعرفة والتنمية الاقتصادية، فضلا على الأهمية الحيوية للتعليم، التدريب والإبداع في تحقيق النمو وتعزيز التنافسية لاقتصاديات الدول، يبقى هو الانتشار المكثف لتكنولوجيا المعلومات في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية، لينفرد اقتصاد المعلومات بميزة تسارع وتيرة الإبداعات، إنتاج المعلومة الجماعية خاصة والنمو الكبير لمختلف مخرجاته سواء على مستوى الاقتصاديات الكلية أو على مستوى المؤسسات.

1- مفهوم سياسة المعلومات :

لقد سجل بعض علماء المعلومات والاقتصاد في العالمين العربي والغربي موقفهم من سياسة المعلومات ، وبينوا وجهة نظرهم من هذا المفهوم المعقد. وتفاوتت أساليب معالجتهم في هذا الصدد، فبعضهم تناوله بشكل منفرد بوصفه ظاهرة قائمة بذاتها، والبعض الآخر تناوله ضمن مفاهيم أخرى تتعلق باقتصاديات المعلومات ، عصر المعلـومات ، ومجتمع المعلومات، وقطاع المعلومات ، صناعة المعلومات وفيمايلي اهم المفاهيم التي تناولت المصطلح:

سياسة المعلومات هي:" مجال يضم كل من علم المعلومات والسياسة العامة، وينظر إلى المعلومات على أنها سلعة وأنها مورد ينبغي إقتناؤها وحمايتها وتقاسمها ومعالجتها وإدارتها مع الآخرين. كما

المنارة للاستشارات

تشير إلى أنه لا توجد في الواقع سياسة واحدة شاملة للمعلومات، بل سياسات تتعامل مع قضايا معينة، وتكون تلك السياسات متداخلة في تغطيتها لمجال المعلومات".
أما (إيان رولاند Rowlans)فينظر الى سياسة المعلومات على انها عملية :"تحتوي السياسة المعلوماتية على مجموعة القوانين العامة والقواعد والسياسات التي تشجع أو تنظم إنشاء واستخدام واختزان وتوصيل المعلومات". [طيلب احمد ،2007،ص91]
وقد تناول البعض مفهوم سياسة المعلومات كأحد جوانب صناعة المعلومات حيث يرون أن المعلومات تعد في الوقت الراهن ثروة وطنية ذات قيمة ومردود اقتصادي ، وتسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للوطن [العرفج ، 1418هـ ، 3].
فمن خلال استقراء التعاريف السابقة التي حاولت تحديد مفهوم سياسة المعلومات نستطيع أن نستشف ان سياسة المعلومات تشمل الأنشطة الإنتاجية الشاملة والبنية الأساسية كالبحث والتنمية وتطبيقات التقنية المعلوماتية والتي تعنى بها المؤسسات الحكومية والخاصة التي تنتج المحتوى المعلوماتي ، والتي تقدم التسهيلات لوصول المعلومات إلى المستفيدين ، و تنتج الأجهزة والبرامج التي تساعد على معالجة المعلومات ، إضافة إلى خدمات المعلومات الموجهة نحو التطوير الاقتصادي المقصود .

2- اهداف السياسة الوطنية للمعلومات :

ان النظر إلى المعلومات على أنها سلعة مثل بقية السلع يمكن إنتاجها وتجهيزها وتعبئتها في أوعية مختلفة وتسويقها واستخدامها ، ولكن ما يميزها عن السلع الأخرى أنها لا تفنى ولا تنضب مع الاستخدام ، بل تنمو بمرور الوقت وتتجدد . كما أن المعلومات ليست سلعة استهلاكية تنتهي مع الاستعمال ، وإنما هي سلعة منتجة يجب رعايتها، وتوفير الأجواء لتنميتها بطرحها للاستعمال و الاعتماد عليها بصفتها موردًا استثماريًّا، وسلعة إستراتيجية ، وخدمة ، ومصدرًا للدخل الوطني ، ومجالاً رحبًا يهدف الى مايلي: [طيلب احمد ،2007،ص91]

* تحديد ، واستخدام ، وتعزيز المعايير المشتركة التي تشتمل على التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتجميع مصادر المعلومات بهدف إستغلالها من أجل المساعدة في عملية صنع القرار وشموليته؛
* إزالة الحواجز التي تمنع تبادل المعلومات مع إحترام حقوق ومسؤوليات الأفراد والمؤسسات التي تؤكد خصوصية المعلومات ووحدتها وتشجيع الأسلوب التشاركي ضمن آلية تنسيقية جيدة تتناول القضايا الاجتماعية، والقطاعية ، والتنظيمية ؛
* تشجيع الجهود الرامية لإنشاء بنية تحتية للاتصالات المعلوماتية والتي تعتبر حاجة ملحة من أجل الربط بين المعلومات وتبادلها والجهود الهادفة.

3-مقومات السياسة الوطنية للمعلومات

ان توظيف المعلومات في عملية صناعة قرارت السياسة الاقتصادية يمثل غاية رئيسية تسعى العديد من الدول الى تحقيقها ولما كانت عملية استخدام المعلومات في مجال صناعة القرار تنعكس قي الواقع كعملية تكاملية ونقطة التقاء وتفاعل بين منتج المعلومة ومتخذ القرار اصبح لزاما على الدول انتهاج سياسة معلومات تضمن تامين نفاذ المعلومات لصانع القرار بشكل يستجيب لاحتياجاته ،وعلى أي حال فالسياسة المعلومات المعيارية لأي دولة يمكن أن تصاغ حسب مور (.Moor) أربع فئات لسياسة المعلومات هي[أحمد بدر ،2007،ص ص36-37]:

*-القضايا التشريعية والتنظيمية: وهذه تشمل حماية البيانات والخصوصية وحرية المعلومات، و المعلومات كسلعة والتجارة الدولية للمعلومات وخدماتها، وتدفق البيانات عبر الحدود، والتنظيم الذاتي لصناعة المعلومات والمعايير؛
-قضايا الاقتصاد الكلي: والتي تشمل تحديد قطاع المعلومات فضلا عن قياس حجمه ونموه في إطار المقارنات والإستثمار في البنية الأساسية للمعلومات وفي رأس المال الرمزي؛-قضايا تنظيمية: وهذه تشمل إستخدام المعلومات كمصدر للإدارة والعلاقة بين المعلومات والإنتاجية، والحاجة إلى داخل جديدة في الإدارة، المهارات الجديدة المطلوبة للمقررين، وظهور جيل جديد من إختصاصيي المعلومات؛
*-القضايا الاجتماعية: وهذه تشمل تزويد المستهلكين بالمعلومات الموضوعية وتوعيتهم بأهمية المعلومات وكيفية الاستجابة للإحتياجات المعلوماتية.

4- البنى الأساسية للمعلومات الوطنية

المنارة للاستشارات
ww

تعد البنى الأساسية للمعلومات في الدولة السند الكفيل بتطويع أرصدة المعلومات المتاحة في الداخل والتكنولوجيات الواردة من الخارج، لمواجهة معظم ما يواجهها من مشكلات بسرعة أكبر وتكاليف أقل، فالبنى الأساسية للمعلومات هي الضمان الوحيد لتداول هذه المعلومات والخبرات والإفادة منها في مجالات التطوير والتغيير .

وجود استراتيجية وطنية للمعلومات؛

تامين اطار قانوني؛

وجود الموارد البشرية اللازمة؛

توفير قاعدة اساسية من الهياكل المادية والفنية.

ثانيا :سياسة المعلومات ومتطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر، فهي تعتبر الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى المجتمعات الأكثر تطورا، فهي تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع جديد ينطوي على أساليب وتقنيات جديدة للاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهي الأداة التي من شأنها تسريع التنمية وإعادة هيكلتها عبر تامين نفاذ أكثر تناسقاً للمعلومات، كونها تلعب دورا هاما في تفعيل سياسة المعلومات لما تتمتع هذه التكنولوجيا من خصائص هامة في مجالات التعامل مع المعلومات سواء في جمعها أو توليدها أو معالجتها أو تخزينها، وما يترتب عنها من دعم لمتخذي القرار أيا كانت مستوياتهم سواء على مستوى الدولة أو المؤسسة وذلك من حيث زيادة دقة البيانات وتقليص إجراءات الحصول عليها.

1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إحدى الركائز الرئيسية في رسم وتخطيط سياسة المعلومات الوطنية فهي تمثل أحد أهم دعائم الإنتاج الوطني للمعلومات، فهي تشمل جميع النشاطات المتعلقة بإنتاج المعلومات وتجهيز الخدمات، كما تغطي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جميع أوجه الاهتمام بالمعلومات من حيث الإنتاج والنشر والتجميع والتعريف والتنظيم والتجهيز والاسترجاع وفيما يلي اهم التعاريف التي تناولت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نوجزها فيما يلي :

تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم استرجاعها، وكذلك توصيلها عبر مختلف أجهزة الاتصال إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم[زين عبد الهادي ،2010،ص 5].

كما يشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مجموعة من العناصر والقدرات التي تستخدم في جمع البيانات والمعلومات وتخزينها ونشرها، باستخدام تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات بسرعة عالية وكفاءة لإحداث شئ مفيد، يساعد على تطور المجتمعات ،وقد غيرت تكنولوجيا المعلومات من نظام الإنتاج الخاص بالثروة الصناعية بالقرن الثامن عشر من حيث حجم وجود شكل المنتج الذي يمكن تعديله بناءاً على طلب الزبون لمواكبة التطورات والتقنيات الجديدة [احمد مشهور ،2010،ص ص 2-3].

كما تم تعريفها على أنها اداة تستخدم في معالجة المعلومات والمعطيات ونقلها ،وتتزايد أهميتها باستمرار،نظراً للدور الذي تلعبه في جزء من عملية التسيير الذي يعتمد على جمع ومعالجة وبث المعلومات[محمد أديب رياض العنيمي ،1998،ص 105].

اما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد عرفت تكنولوجيا المعلومات على انها مجموعة من الكنولوجيا التي تسمح بجمع وتخزين ، نقل ومعالجة المعلومات في شكل صور اصوات وبيانات وهي تشمل اللكترونيك الدقيقة ، علم البعديات الالكترونية والتكنولوجيا الملحقة[O.C.D.E,1989, p13] .

2-خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجملة من الخصائص من شانها تعزيز اهميتها سواء على مستوى الفرد او الدولة ويمكن حصر هذه الخصائص في النقاط التالية[لالوش غنية ،2002،ص ص 90-91] :

*المرونة المكتسبة من تنوع وتعدد استخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجلات واغراض مختلفة ؛

* تخفيض الوقت حيث سمحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باقتصار الوقت والمكان ؛

المنارة للاستشارات

ww

*رفع مستوى الانتاجيةحيث تعمل تكنولوجيا المعلومات على رفع مستوى الانتاجية في حالة استخدامها بالشكل الجيد والفعال . وقد اثبتت العديد من التجارب الميدانية مدى تاثير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على اداء العمال وادت الى اكتساب ميزة تنافسية في المنشات الصناعية[عامر شرف الدين طيب ،2003،ص 75] ؛
*النمنمة ويقصد بها الاسرع والاصغر والاقل تكلفة وهي من اهم مميزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي تتميز بالتحسن الدائم في سرعتها وسعة ذاكرتها مع انخفاض اسعارها سنويا مما يجعلها موضوع طلب دائم وكبير في جميع الميادين وخاصة ميدان التسيير والاقتصاد اين تستهلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال بدرجة كبيرة؛
*النمو بوتيرة متزايدة حيث يرتبط التطور الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال الا وصاحبت معها تطورا ملحوظا في النظام الاقتصادي ككل مما يؤدي الى التغير السريع في قطاعات الاعمال الاخرى وبالتالي امكانية تكيفها مع هذا التغير .

3- آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تنبع الأهمية البالغة التي تكتسيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العصر الحالي، من الفوائد الجمة والآثار التي يمكن أن تحدثها للدول في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة في ظل الثورة التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أين أصبحت المعلومات تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة وفتحت آفاقاً واسعة للشعوب لا سيما الأقل تقدماً فهي تساهم وبدرجة عالية فيما يلي: [الأمم المتحدة'،2009،]
تطوير وإدامة المنافع التنافسية؛
مكافحة الأمية وتامين التعلم مدى الحياة لكل الأعمار وفي أي زمان ومكان بفضل التطبيقات التربوية والتعليمية ؛
المساهمة في الحد من الفقر وتوليد العمالة ؛
الاتصال السريع والمباشر يزيل كل الحواجز الحدودية والجمركية والبيروقراطية؛
الاطلاع والحصول على المعارف والمعلومات والأخبار والأحداث وكل المستجدات دون عناء كبير أو صعوبات؛
العمل عن بعد من أماكن الإقامة أو غير ذلك ؛
التكوين المستمر على المستوى الأحـــدث ؛
الرفع من قدرة المشروعات على أداء وظائفها بأقل قدر ممكن من الموارد[محمد منصف تطار ،2002،ص 187].

4-مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تختلف الدول من حيث مستوى تقدمها ومستوى استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،فمن المؤكد أن احتياجات الدول النامية وتطلعاتها في التحول نحو مجتمع المعلومات تختلف عن احتياجات وتطلعات الدول المتقدمة ، وبما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الركيزة الأساسية في بناء مجتمع المعلومات ،كان لزاما على الدول تركيز الرؤية بخصوص مجتمع المعلومات، من خلال وضع مؤشرات يستند عليها في تقديم صورة واضحة عن الوضع الراهن وتساعد صانعي القرارات على اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة، لتوجيه واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق عملية التنمية .

وفي هذا الصدد دعت الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى إلى إيجاد مؤشرات مشتركة يتم الاعتداد لها في قياس مدى استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمع المعلومات على المستوى العالمي ، بحيث تتمكن كل دولة من مراقبة وضعها في عملية البناء ومقارنة وضعيتها مع الدول الأخرى.

فبالإضافة إلى وضع المؤشرات الأساسية المشتركة بين جميع الدول،ارتأت العديد من الدول خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات ضرورة وضع مؤشرات خاصة بكل منطقة من العالم تعكس مستواها في استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بناء مجتمع المعلومات.

وفي ظل توجه العالم نحو الشراكة في تطوير تكنولوجيا المعلومات التي تضم عدة مؤسسات دولية وإقليمية كالا سكوا التي قامت بإعداد دراسات حول مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستغلالها في بناء مجتمع المعلومات وبالتعاون مع جهات دولية أخرى وضعت قائمة من المؤشرات نوجزها فيما يلي[الأمم المتحدة'،2009، ص 23] :

المنارة للاستشارات
ww

فئة المؤشرات التي ترتكز على جهورية شبكات الاتصالات وتضم هذه الفئة مجموعة من المؤشرات نذكر منه ما يلي[نبيل علي،نادية حجازي ،2005،ص 03]:

- **مؤشرات الكثافة الاتصالية:** وتقاس بعدد الهواتف النقالة والثابتة لكل 100 فرد ،وسعة الشبكات الاتصال من حيث معدل تدفق البيانات عبرها .
- **مؤشرات التقدم التكنولوجي :**وتقاس بعدد الحواسيب ،وعدد مستخدمي الانترنيت ،وحيازة الأجهزة الإلكترونية كالفاكس والهواتف من قبل الأفراد والمؤسسات.
- **مؤشرات الإنجاز التكنولوجية:**سواء المستوردة أو المصدرة،ويمكن تلخيص المؤشرات العالمية فئة الجهوزية في الجدول التالي :

الجدول رقم (01):المجموعة العالمية – مؤشرات الجهوزية [الأمم المتحدة،2009، ص 24]

البنية الأساسية وإمكانية الوصول	
01	متوسط عدد الخطوط الهاتفية الثابتة لكل مئة(100) شخص
02	متوسط عدد خطوط المحمول لكل مئة(100) شخص
03	التكلفة الشهرية لاشتراك خط الهاتف الثابت المخصص للاستخدام المنزلي
04	تكلفة المكالمة الداخلية(03دقائق)بخط الهاتف الثابت
05	التكلفة الشهرية لاشتراك خط الهاتف الثابت لقطاع الأعمال
06	تكاليف الاشتراك بالخط المحمول
07	تكلفة المكالمة الداخلية(03دقائق)بخط المحمول
08	متوسط عدد أجهزة التلفاز لكل مئة(100) شخص
09	متوسط عدد الحواسيب لكل مئة(100) شخص
10	متوسط عدد الحواسيب المضيفة للإنترنت لكل مئة(100) شخص
11	متوسط عدد مشتركي الإنترنت لكل مئة(100) شخص
12	نصيب الفرد من عرض الحزمة الدولية
13	متوسط عدد المشتركين في الحزمة العريضة على الإنترنت لكل ألف(1000) شخص
قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
14	نسبة العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(مقسمة حسب الجنس) من مجموع القوى العاملة
15	نسبة استيراد وتصدير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي استيراد وتصدير

أما الفئة الثانية فتتمثل في مؤشرات كثافة الاستخدام فتجسد مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الحياة المختلفة كالتعليم والأعمال والقطاع الحكومي والإداري،ويمكن تلخيص أهم هذه المؤشرات في الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
ww

الجدول رقم 02 :مؤشرات كثافة الاستخدام. [الأمم المتحدة'،2009، ص 25]

الاستخدام الأسري	
16	التكلفة الشهرية للوصول المنزلي إلى الإنترنت
17	نسبة المنازل التي تتصل بالإنترنت
الاستخدام في قطاع الأعمال	
18	نسبة قيمة المعاملات التجارية عبر الانترنت من القيمة الإجمالية
19	نسبة مؤسسات الأعمال التي لديها موقع على الإنترنت
20	نسبة مؤسسات الأعمال التي تتصل بالإنترنت
21	نسبة مؤسسات الأعمال التي تستخدم الحاسوب
الاستخدام في التعليم	
22	نسبة الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية إلى عدد الحواسيب فيها
23	نسبة مؤسسات التعليم العالي التي توفر مناهج التعليم الالكتروني(من إجمالي عدد مؤسسات التعليم العالي)
24	نسبة المدرسين ذوي الكفاءة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس الابتدائية والثانوية (من إجمالي عدد المدرسين
25	نسبة الطلاب المسجلين في التعليم العالي في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ميدان مشبع به (من إجمالي عدد الطلاب)(مقسمة حسب الجنس)
26	نسبة المدارس الابتدائية والثانوية التي تتصل بالإنترنت وتوفر الوصول لتلاميذتها لهداف الدراسة.

كما يجب التنويه إلى أن هناك بعض المؤشرات المكملة تستخدم لقياس مدى تطور ونمو مجتمع المعلومات في منطقة معينة ،ويصطلح على هذا النوع من المؤشرات المؤشرات الإقليمية المكملة والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 03:المجموعة الإقليمية المكملة[الأمم المتحدة'،2009، ص 26]

مؤشرات الجهوزية	
01	كلفة الحاسوب بالنسبة إلى معدل دخل الفرد
02	وجود سياسة رسمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجيات متعلقة بها في قطاع اقتصادي أو أكثر
03	عدد المبادرات الفاعلة والمكتملة والمتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني
مؤشرات الاستخدام	
04	عدد التطبيقات المبرمجة باللغة العربية المطورة محلياً
05	حجم المعلومات(عدد صفحات الانترنت)المتوفرة محلياً
06	نسبة المؤسسات الحكومية التي توفر خدماتها بشكل تفاعلي ومباشر من خلال الانترنت
07	حجم المعلومات المتوفرة للمؤسسات الحكومية(مقياس الميغا بايت) من خلال الانترنت
08	نسبة الخدمات الحكومية المتوفرة من خلال الانترنت

5-دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم السياسة الوطنية للمعلومات

ان الاهمية التي تكتسيها السياسة الوطنية للمعلومات من حيث التعامل مع المعلومات سواء في جمعها او تخزينها اوتشغيلها او استرجاعها وما يترتب عنها من دعم لمتخذي القرار ايا كانت مستوياتهم سواء على مستوى الدولة او المؤسسة تجعل من عملية تطويع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم ركائز هذه السياسة ضرورة حتمية نظرا لما تتيحه هذه التكنولوجيا من مزايا في مجالات التعامل مع المعلومات وذلك من حيث زيادة دقة البيانات وتقليص إجراءات الحصول عليها و على هذا الأساس، يمكننا اجمال الدور الذي تلعبه

المنارة للاستشارات
ww

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم ركائز ومقومات السياسة الوطنية للمعلومات في النقاط التالية: التالية: [دريس يحي ،2006، ص ص 93-95] .

أ-من حيث الاتصال:

حيث تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصال للسياسة الوطنية للمعلومات السرعة في الاتصال وذلك بأكثر كفاءة وأقل تكلفة، فما تتميز به هذه التكنولوجيا من إمكانيات الاتصال عن بعد تجعل من عناصر السياسة الوطنية للمعلومات تتعامل مع بعضها البعض بكل سهولة ويسر، مما يعزز سبل التنسيق بين مختلف مكوناتها، كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تسمح للسياسة الوطنية للمعلومات بإيصال مخرجاته امن المعلومات إلى كل المستفيدين وصناع القرار بأسهل الطرق وبأقل التكاليف، مما يمكنه من تحقيق أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها والتي صمم من أجلها.

ب- من حيث الدقة والحداثة:

يعتمد نجاح السياسة الوطنية للمعلومات على الخصائص التي تتميز بها المعلومات الجيدة المتمثلة في الدقة والحداثة، لذا فإن استخدام السياسة الوطنية للمعلومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنه أن يرفع من دقة وحداثة المعلومات المنتجة، فخصائص هذه التكنولوجيا تمكن صانعي السياسة الوطنية للمعلومات من التأكد من المعلومات الموجودة لديهم من عدة مصادر وبأسرع الأوقات، كما أن البرمجيات الجديدة تمكن من معالجة البيانات معالجة دقيقة وسريعة وبالتالي إتاحتها وتوفيرها لمستخدميها في أقرب الآجال وبنسب عالية من الدقة.

ج- من حيث إعادة الاستعمال:

من بين اهداف السياسة الوطنية للمعلومات وظيفة تخزين المعلومات، سواء المستعملة أو التي لا زالت لم تستعمل بعد، ولا تعتبر هذه الوظيفة بالوظيفة السهلة أو البسيطة، فوجود كم هائل من المعلومات يطرح إشكالا عويصا وكبيرا، وعليه أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال أمرا في غاية الأهمية من أجل دعم ركائز السياسة الوطنية للمعلومات ، وهذا لما توفره هذه التكنولوجيا من خصائص هامة يمكنها أن تسهل من عمليات التخزين والاسترجاع، فهي تسمح بـ:

- تخزين كميات كبيرة من المعلومات قد تأخذ حيز غرفة كبيرة (إذا وضعت في وثائق ورقية) في أقراص صغيرة جدا (أقراص مضغوطة) ؛
- يمكن نسخ هذه الكميات الكبيرة من المعلومات والموجودة على هذه الأقراص بسرعة كبيرة وبتكلفة ضئيلة جدا؛
- كما تتيح الوصول إلى المعلومات المخزنة في ثواني معدودة مهما كان قدم تاريخ تخزينها وبجهد قليل جدا؛
- كما تسمح بالحفاظ على المعلومات المخزنة من التلف والسرقة ومن كل أنواع الأخطار التي قد تتعرض لها هذه المعلومات.

ثالثا : اهمية السياسة الوطنية للمعلومات في التنسيق بين ادوات السياسة الاقتصادية:

ترتبط فعالية السياسة الاقتصادية وتحقيقها لأهدافها باعتبارها منظومة فاعلة ومرنة تجاه متغيرات البيئة الاجتماعية المحيطة بها ارتباطا وثيقا بفعالية السياسة الوطنية للمعلومات باعتبارها الركيزة الأساسية والدعامة التي من شانها تنسيق الجهود من اجل الدراسة والتمحيص والتحليل لطبيعة المشكلات والقضايا التي تواجهها المجتمعات في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية لاسيما في ظل التحولات العميقة التي شهدها العالم التي يميزها المرور السريع إلى الفضاء اللامادي حيث تم الانتقال إلى اقتصاد المعلومات الذي يتخذ من المعلومات والتقنية مرتكزا له إذ أضحى الاستثمار في إنتاج ونشر المعلومة وكذا تكنولوجيا المعلومات في تزايد رهيب نتيجة التطورات السريعة التي عرفتها هذه الأخيرة.

المنارة للاستشارات
ww

1- مفهوم السياسة الاقتصادية

يشكل مفهوم السياسة الاقتصادية احد ابرز المفاهيم المستخدمة في ادبيات علم الاقتصاد التي واجهت صعوبة في تحديد مفهوم شامل جامع مانع محيط بابعادها وحضي باهتمام العديد من المفكرين والمنظرين الاقتصاديين وفيمايلي اهم التعاريف المتعلقة بالسياسة الاقتصادية .

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية الهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء على الأجل القصير أو الأجل الطويل[jaque muller et outer,2002,p188] .

كما تعرف على انها مجموعة من االجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظل الوحدات الاقتصادية [- فريد الصلح ،1964، ص 02].

2- أهداف مضمون السياسة الاقتصادية :

أ- أهداف السياسة الاقتصادية

ترمي السياسة الاقتصادية الى تحقيق اهداف عديدة ومتنوعة تمس مختلف الجوانب وهذا تبعا لاختلاف مستويات التقدم والتطور وطبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول المنتهجة لهذه السياسة الاقتصادية والغايات التي تسعى لتحقيقها وفي هذا الاطار يرى الكثير من الاقتصاديين ان هناك اهداف اقتصادية كلية مشتركة بين كثير من السياسات ،حيث لحظها العالم الامريكي كنيث ولينغ KENNETH BULDING في اربعة اهداف اساسية هي التقدم الاستقرار العدالة والحرية[- فريد الصلح ،1964، ص 02].وهناك من لخص هذه الاهداف ضمن اربعة تعرف بالمربع السحري لكالدورKALDOR والمتمثلة في استقرار الاسعار، النمو الاقتصادي،التوازن الخارجي،التشغيل الكامل[J.PAZAN,1996,p130].

ب- مضمون السياسة الاقتصادية : تتضمن السياسة الاقتصادية ما يلي :

*تحديد الاهداف التي تسعى السلطات الى تحقيقها؛

* وضع تدرج بين الأهداف ؛

*تحليل الارتباطات بين الأهداف من خلال وضع نموذج اقتصادي يحدد ويوضح العلاقات ؛

*اختيار الوسائل الكفيلة بضمان تحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف .

3- أدوات السياسة الاقتصادية

تكتسي السياسة النقدية أهمية بالغة كونا تلعب دورا محوريا في إرساء المقومات الأساسية للتوازن الاقتصادي العام باعتبارها تمثل احد أهم مجالات السياسة العامة التي تستخدمها الدولة في سبيل التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي .ولما كانت السياسة الاقتصادية تعد المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي العام ومقياسا لمدى نجاح السياسة العامة وتحديد اتجاهاتها فان الاهتمام بدراسة وتحليل مجالاتها وادواتها يلعب دورا أساسيا في إرساء المقومات الأساسية لحل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية ومعالجتها الكلية للاقتصاد على النطاقين المحلي والأجنبي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال التنسيق الشامل بين ادواتها المختلفة المتمثلة اهمها فيما يلي :

أ-السياسة المالية : و التي تتجه بإجراءاتها و قراراتها إلى إيرادات الميزانية العامة من الضرائب و الرسوم و ما يأخذ حكمها ، و إلى نفقات الميزانية بأنواعها لتحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية للدولة طاهر فاضل البياتي ،2009، ص 20].

ب- **السياسة النقدية :** حيث يشير المفهوم التقليدي للسياسة النقدية إلى مجموعة الأدوات التي تتحكم في المعروض النقدي حتى تتفق و حجم ما يعرض من سلع و خدمات لتحقيق الإستقرار في الأسعار[هيل عجمي جميل الجنابي ، رمزي ياسين أرسلان ،2009، ص 95] .

ج- ويقصد **بسياسة التجارة الخارجية** كمظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية بانها مجموعة القواعد والاساليب والادوات والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة

المنارة للاستشارات

الدولية لتعظيم العائد مع باقي دول العالم وفي اطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الاهداف الاقتصادية للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[عبد الحميد عبد المطلب ،2009، ص 319] .

د- الاصلاح الاقتصادي وهو يشمل كافة التشريعات والسياسات والاجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني ، والتسيير الكفء له وفقا لاليات اقتصاد السوق حتى يتمكن من الانتعاش والازدهار ، وايضا يسهل له تكامله مع الاقتصاديات الاقليمية واندماجه في الاقتصاد العالمي[وثيقة لاسكندرية ،2004، ص 11].

4-مراحل إعداد السياسة الاقتصادية

إن نجاح السياسة الاقتصادية وتحقيقها لأهدافها باعتبارها منظومة فاعلة ومرنة تجاه متغيرات البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج التي تعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطتها المنعكسة في الاستجابة للمشكلات والقضايا القائمة والمستقبلية يقتضي تحليلا استشرافيا لطبيعة القضايا والمشاكل العامة ينطوي على مجموعة من الخطوات المنهجية تشكل مخرجات كل خطوة مدخلات الخطوة التالية وصولا إلى المخرج النهائي والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تحديد المشكلة ؛
- وضع المشكلة على الأجندة الحكومية ؛
- بلورة وصياغة السياسة الاقتصادية ؛
- اقرار السياسة الاقتصادية؛
- تنفيذ السياسة الاقتصادية؛
- تقويم السياسة الاقتصادية.

تعتبر المعلومات احد المقومات الاساسية اللازمة لتمكين صانعي السياسة الاقتصادية من تشخيص طبيعة المشكلات ومواطن الخلل والقصور في أي نظام سياسي وتعطيهم محصلة وافية عن مختلف جوانب المشكلة وأبعادها وتأثيراتها وانعكاساتها وتوضح اسبابها في سبيل التوصل الى البديل السليم ، وعليه فان بلورة السياسة اقتصادية جديدة تتضمن حلولا شديدة لقضايا ومشاكل معينة تتطلب عملية تنسيق فعالة بين ادوات السياسة الاقتصادية لطرح الحلول المثالية الملائمة لطبيعة وظروف المشكلة القائمة وذلك بوضع اقتراحات اولية مبنية على المعلومات التي تؤمنها السياسة الوطنية للمعلومات من خلال تقديم اكبر عدد من الافكار الجديدة الملمة بجوانب المشكلة والمعتمدة على المؤشرات المختلفة لأدوات السياسة الاقتصادية والتي تنبع من واقع خبرات صانعي السياسة الاقتصادية التي ترتكز اساسا على طبيعة المعلومات المتحصل عليها والتي ينبغي ان تتميز بالخصائص التالية :

- الموضوعية والدقة
- الشمولية أي تكون المعلومات وافية بطبيعة جوانب المشكلة والعناصر المؤثرة فيها والمتأثرة بها .
- الملاءمة بحيث تعطي المعلومات الدلالات والآثار التي تسهم في الالمام بجوانب المشكلة وتحديد افضلية البدائل الممكنة
- ان يتم الحصول على المعلومات في الوقت المناسب .

وتتنوع المعلومات التي يمكن الحصول عليها في شان مشكلة معينة مابين المعلومات الخارجية والداخلية تتعدد مصادرها وطرق تحليلها .

الخاتمة :

ان الثورة التطورية الهائلة في صناعة المعلومات تحمل الامل في تحقيق مزايا ومكاسب هائلة لصانعي قرارات السياسة الاقتصادية في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها و مستويات تقدمها على حد سواء ، ولكي يصبح هذا الامل حقيقة يجب على هذه الدول ان

المنارة للاستشارات
ww

تنتهج سياسة وطنية للمعلومات تتسم بالكفاءة والفعالية وتستجيب لمتطلبات متخذي قرارات السياسة الاقتصادية وتامن تدفق ونفاذ المعلومات في الوقت والمكان المناسبين وفي مختلف مستويات ومراحل بلورة السياسة الاقتصادية بما يضمن التنسيق الفعال والشامل بين ادوات السياسة الاقتصادية بما يخدم اهداف هذه الاخيرة ويمكن من تحليل المشكلات العامة التي تمثل جوهر بناء السياسة الاقتصادية وتحديد طبيعتها والأبعاد والآثار المترتبة عنها عن طريق توصيفها أولا بواسطة أسبابها ومكانتها وحدودها وحجمها ووقتها ثم القيام ثانيا بدراسة وتحليل وتفسير المشكلة ثم وضع تصورات وأفاق علاج هذه المشكلة بطريقة علمية صحيحة.

قائمة المراجع :

1-أحمد بدر،جلال الغندور،ناريمان إسماعيل متولي، **السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية** ، القاهرة: درا غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

2- احمد مشهور،"تكنولوجيا المعلومات وأثرها في التنمية الاقتصادية "،كلية تكنولوجيا المعلومات ،جامعة اليرموك،الأردن،بدون سنة.

3- طاهر فاضل البياتي ، خالد توفيق الشمري ، مدخل إلى علم الإقتصاد ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 - عامر شرف الدين طيب ، اثر تكنولوجيا الاتصالات المتطورة في اكتساب ميزة تنافسية ، مجلة كلية ادارة الاعمال ، جامعة ال بيت ، الاردن ،2003.

4- عبد الحميد عبد المطلب ، ، السياسات الاقتصادية:تحليل جزئي وكلي،مكتبة زاهر الشرق،القاهرة،1998.

5- فريد الصلح،السياسة الاقتصادية،بدون دار نشر،طبعة 1 ،بيروت ،1964.

6-محمد جاسم جرجيس ، **قطاع المعلومات في الوطن العربي**، دمشق:دار الفكر،بيروت:دار الفكر المعاصر،2001.

7-محمد أديب رياض العنيمي،"تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات الدقيقة"،مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام،القاهرة مصر ،1998.

8-نبيل علي،نادية حجازي،" الفجوة الرقمية فجوة الفجوات" ، بدون دار نشر، القاهرة ، جانفي 2005.

9- نعمت الله نجيب واخرون ، مقدمة في الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990.

10- هيل عجمي جميل الجنابي ، رمزي ياسين أرسلان ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2009.

11-لالوش غنية ، دور نظام المعلومات في توجيه استراتيجية المؤسسة ، مذكرة ماجستير ، قسم علوم التسيير ، فرع ادارة الاعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002./2001

12-دريس يحي، دور إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم متخذي القرار: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2006.

13-طيلب احمد ، "دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي "،مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2007.

14-وثيقة لاسكندرية ، مكتبة الاسكندرية بالاشتراك مع الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، مؤتمر قضايا الاصلاح العربي : الرؤية والتنفيذ ، مصر ، 2004.

15-عبدالهادي زين ، صناعة خدمات المعلومات في مصر : دراسة لكل من القطاعين العام والخاص ، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ، ع 13 ،يناير 2000.

16-العرفج خالد عبداللطيف ، **صناعة المعلومات في المملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية لقضايا وخيارات السياسة الوطنية للمعلومات** ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، 1418هـ (السلسلة الأولى : 24) .

المنارة للاستشارات

ww

17- محمد منصف تطار ،"النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية "، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 02،جامعة محمد خيضر ، بسكرة،جوان 2002.
18- الأمم المتحدة''نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا"،العنوان الالكتروني، www.escwa.org, 2009/12/10.
19- زين عبد الهادي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياق البرلماني، الموقع الالكتروني للجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي القانوني، متاح على الرابط www.eaddla.org/parlaman/peper_21.doc، تم التحميل بتاريخ 2010/10/20.
20 -J.PAZAN,THéORUE MACRO Economique ET MONéTAIRE,ECONOMICA,FRANCE,1996.
21-jaque muller et outers,èconomie manuel d application ,paris ,dunod ,3ème èdt,2002.
22-O.C.D.E,TECNOLOGIE D'INFORMATION ET NOUVEAUX domaines de croissance ,édition ,OCDE,1989.

المنارة للاستشارات
ww